

آمال تسوية خلافات بريكست تتضاءل

حقوق الصيد البحري أبرز النقاط العالقة بين لندن وبروكسل

قبل نحو أسبوعين من أجل التوصل إلى اتفاق بشأن العلاقات المستقبلية بين لندن وبروكسل، بما في ذلك التوصل إلى اتفاقية تجارية بالغة الأهمية، ما تزال المفاوضات متعثرة، فيما الوقت يضيّق أكثر أمام الطرفين. وإذا ما تعذر التوصل إلى اتفاق ستجد لندن نفسها خارج الاتحاد الأوروبي بلا اتفاق، وهو سيناريو يحذر اقتصاديون من تداعياته الاقتصادية والاجتماعية الكارثية.

لندن - دخل المفاوضات البريطانيون والأوروبيون في "الساعات الأخيرة" من سعيهم للتوصل إلى اتفاق تجاري بعد خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي الجمعة، منقسمين بشدة حول مسألة حقوق الصيد البحري المثيرة للجدل، ما يقلل آمال التسوية وينذر بسياريو كارثي تطلد تداعياته بالأخص الحياة اليومية للمواطنين البريطانيين كما الأوروبيين. ورغم أن سيناريو التوصل إلى اتفاق في آخر لحظة وتفاذي الفوضى، الذي ستعجز عن انقصال بريطانيا عن الاتحاد الأوروبي بلا اتفاق لا يزال قائما، إلا أن التشاؤم يغلب على تصريحات كلا الطرفين، في ظل تصب مواقف لندن وتحذيرات بروكسل بانها لن تتنازل أكثر لتلبية المطالب البريطانية، التي ترى فيها انتهاكا لقواعد الاتحاد الأوروبي. وستتخار المملكة المتحدة السوق الموحدة للاتحاد الأوروبي في أقل من أسبوعين، وقد نفذ الوقت تقريبا حتى تتم الموافقة على أي اتفاق في الوقت المناسب لتجنب حدوث أزمة اقتصادية شديدة الوطأة.

وطالب البرلمان البريطاني بان يطلع على نص أي اتفاق بحلول الأحد على أبعد تقدير، فيما تقول حكومة المملكة المتحدة إنها لن تسمح للمحادثات بتجاوز موعد 31 ديسمبر.

في فيرهوفستات
الأمر دائما على هذا النحو
في السياسة، تنجز الأمور
دائما في النهاية



وقال كبير مفاوضي الاتحاد الأوروبي ميشال بارنييه للبرلمان الأوروبي "إنها لحظة الحقيقة. لم يتبق لدينا سوى القليل من الوقت، بضع ساعات فقط لإنجاح هذه المفاوضات... إذا كنتم تريدون أن يدخل هذا الاتفاق حيز التنفيذ في الأول من يناير". ويريد الاتحاد الأوروبي الحفاظ على حق الوصول إلى المياه البريطانية الغنية بالأسماك عبر اتفاق طويل الأمد، وهذه مسألة مؤثرة، لأن الاتحاد الأوروبي هو أكبر شريك تجاري للمملكة المتحدة، حيث تصدر بريطانيا للاتحاد ما يعادل نصف صادراتها الإجمالية، ويمثل الاتحاد الطرف المقابل في حوالي نصف المعاملات التجارية مع المملكة المتحدة في مجال الخدمات. وبعد الخروج، ستزداد الحواجز أمام تجارة السلع والخدمات، بينما ستتراجع حرية حركة العمالة. وستخضع البضائع البريطانية المصدرة إلى الاتحاد الأوروبي للفحوص والرسوم الجمركية، التي تخضع لها بضائع أي

مساع تونسية لحماية تراث اليهود والتهديب

تونس - تسعى تونس إلى الحفاظ على التراث اليهودي، "المهدد" بفعل عمليات نهب وتهريب طالت قطعا أثرية عبرية "مهمة ونادرة" في تونس ومن ليبيا، تعد شهادا على تاريخ اليهود في شمال أفريقيا، وهي قضية كانت تعتبر من المواضيع "المسكوت عنها" قبل ثورة 2011.

وكشفت سعاد التومي، وهي محافظ مستشار في المتحف الوطني الشهير بباردو وسط العاصمة تونس - عملت خلال السنوات الأخيرة على جرد العشرات من القطع الأثرية العبرية المسروقة التي تبين أنها مهمة ونادرة". لكن، بحسب ما كشف مدير متحف التراث بكلية الآداب في تونس حبيب الكزدغلي، "اللائحة كان وجود عدد كبير من اللقيات المنهوبة من ليبيا، تسعى أطراف تهريبها إلى أوروبا عبر الأراضي



كنيس الغربية أقدم معبد يهودي في أفريقيا

التونسية". وأكدت كاتي بول، وهي من مؤسسي جمعية أثار بروجكت الدولية غير الحكومية التي تعنى بالبحوث حول الاتجار بالآثار والإرث الأنثروبولوجي، أن "وسطاء تونسيين يتسابقون لاقتناء المخطوطات التي يطرحها لبييون للبيع على شبكات التواصل الاجتماعي في تحد لكل القوانين".

ويتعرض قطاع الآثار في ليبيا، التي ترتبط مع تونس بحدود برية مشتركة، لاعتداءات مُتتوِّعة منذ سقوط نظام معمر القذافي عام 2011. وكمؤشر على حجم الظاهرة، تنشر السلطات التونسية مرات عدة في السنة بيانات عن المضبوطات تدعم بعضها بصور.

وتتمثل المضبوطات في مخطوطات مختلفة الحجم تضم العشرات من الصفحات، نُسخَت بماء الذهب أو الحبر الأسود ولصقت أجزاءها بأصابع شاة أو

بخط اليد بحبر خاص على جلد ثور يبلغ طوله 37 مترا، واحتوت على كامل أجزاء التوراة بأسفارها الخمسة.

ووصفت هذه النسخة بانها "لائحة وفريدة من نوعها في العالم، وسعت أطراف أجنبية"، لم تفصح السلطات التونسية عنها، إلى شرائها العام 2017. ومن بين المضبوطات أيضا "سنة مجلدات ومخطوطات عبرية قديمة، حاولت شبكة تجار بالآثار تنشيط بين تونس العاصمة وبنزرت (شمال) وليبيا، بيعها لقاء 1.5 مليون دينار تونسي (470 ألف يورو)، مطلع 2019.

وطالت عمليات النهب معابد يهودية في تونس. وتبين إحصاءات رسمية أن الإهمال والتخريب لحقا باكثر من 70 معبدا من



تفادي فوضى الحدود لا تزال قائمة

تاخر حركة البضائع بين الجانبين سينعكس سلبا على الصناعات المعتمدة على استيراد قطع مصنعة في دول الاتحاد الأوروبي، ويرفع من تكلفة استيرادها أيضا، ما قد يدفع المصنعين إلى نقل المصانع خارج بريطانيا.

مجال التوظيف خلال السنوات القليلة الماضية. وستؤدي الحواجز الجمركية إلى انخفاض الهجرة، وتراجع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لكل قطاع اقتصادي في المملكة المتحدة، كما أن

وسيفرض نظام التسعيرة العالمي على الاتصالات.

وسيكون الخروج من الاتحاد الأوروبي إيذانا بفترة ممتدة من البطالة الهيكلية المرتفعة، ما يتسبب في فقدان بعض المكاسب الكبيرة المحققة في

دولة أجنبية من خارج الاتحاد. وسيفقد البريطانيون العديد من ميزات حرية التنقل، وسيحتاجون إلى تأشيرة دخول إلى الاتحاد الأوروبي، كما سيضطرون إلى استخراج رخصة السياقة الدولية ليستطيعوا القيادة في أوروبا.

بريكست يغذي حمى الانفصال في أسكتلندا

في المئة ضد الانفصال عن بريطانيا، غير أنه خلال الاستفتاء بشأن خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي عام 2016، مالت أغلبية واضحة أو 62 في المئة من الناخبين الأسكتلنديين للقاء في الاتحاد الأوروبي، وهي حقيقة دفعت الكثيرين للدعوة إلى استفتاء جديد بشأن الاستقلال.

ورفض جونسون مرارا المطالب الداعية لإجراء استفتاء ثان على استقلال أسكتلندا، معتبرا أن التصويت في العام 2014 حسم هذه المسألة للجبل الحالي.

الأسكتلندي، بالانتخابات البرلمانية في مايو المقبل. ويأمل الحزب الآن في تحقيق فوز كبير في الانتخابات البرلمانية القادمة، من شأنه أن يمنح الحزب تفويضا لإجراء استفتاء ثان على الاستقلال عن المملكة المتحدة. وقانونيا لا تمتلك حكومة أسكتلندا الحق في تنظيم استفتاء على الانفصال دون موافقة الحكومة البريطانية. وفي استفتاء الاستقلال الأول الذي أجرته أسكتلندا في 2014، صوت 55

برلمانية قالت عنها ستورجين إنها "متيقنة أكثر من أي وقت مضى" من تحقيق استقلال البلاد. وأضافت "الاتحاد الأوروبي سوف يرخب بعددنا بآيد مفتوحة وبسرعة. لقد كنا في أوروبا لأربعين سنة ونحن سعداء للغاية بالسوق المشتركة وبمعايير الاتحاد الأوروبي وقواعده". وجندت دعواتها لرئيس الوزراء البريطاني بوريس جونسون للسماح باستفتاء ثان بشأن استقلال أسكتلندا في حال فاز حزباها "الحزب القومي

إدبرة (أسكتلندا) - ذكرت رئيسة وزراء أسكتلندا نيكولا ستورجين الجمعة، أن الاتحاد الأوروبي سوف يقبل سريعا إعادة انضمام أسكتلندا إليه في حال استقلالها، في وقت تسعى فيه رئيسة الوزراء الانفصالية إلى استثمار تجاذبات بريكست للدفع باتجاه استفتاء ثان على الاستقلال عن بريطانيا. وفي حين تجري بريطانيا مفاوضات مع الاتحاد الأوروبي حول الترتيبات التجارية لمرحلة ما بعد بريكست، تستعد أسكتلندا لتنظيم انتخابات

إثيوبيا ترصد مكافأة للعثور على قادة تيغراي الفارين

وبعد أسابيع من التوتر المتزايد، اتهمهم في مطلع نوفمبر بمهاجمة قاعدتين عسكريتين في المنطقة، وهذا ما نفاه جبريمايكل.

وأصدرت الشرطة الاتحادية الإثيوبية أوامر اعتقال في حق جبريمايكل بالإضافة إلى 63 من قادة جبهة تحرير شعب تيغراي.

وعلى الرغم من انتهاء العملية العسكرية التي أعلنت عنها أديس أبابا، فإن القتال مستمر في تيغراي، وفق الأمم المتحدة، التي أعربت عن أسفها لقيام السلطات بتقييد وصولها إلى المنطقة.

ولا تتوافر حصيلة دقيقة لضحايا النزاع، لكن المعارك دفعت أكثر من 50 ألف شخص إلى البحث عن ملاذ في السودان المجاور، وأدت إلى نزوح أكثر من 63 ألف شخص داخل المنطقة. وأثار النزاع مخاوف بين الحلفاء الدوليين لإثيوبيا بشأن احتمال زعزعة الاستقرار في ثاني أكبر دولة أفريقية من حيث عدد السكان. وإثيوبيا تقل دبلوماسي في منطقة تضم مقر الاتحاد الأفريقي، كما أن مشاركة قواتها مهمة في بعثتي حفظ السلام في الصومال وجنوب السودان.

أديس أبابا - خصصت إثيوبيا الجمعة مكافأة قدرها 260 ألف دولار للحصول على معلومات تسمح بتحديد مكان القادة الانفصاليين الفارين في منطقة تيغراي التي تستهدفها عملية عسكرية شنتها الحكومة الاتحادية.

وقر قادة جبهة تحرير شعب تيغراي، الحزب الذي كان يقود المؤسسات الإقليمية بعد توليه مقاليد السلطة لما يقرب من 30 عاما في أديس أبابا، منذ الإعلان عن الاستيلاء على ميكيلي عاصمة منطقة تيغراي في 28 نوفمبر.

وقال رئيس دائرة الإعلام في الجيش الجنرال أسرات دينيرو إن الجيش الإثيوبي سيدفع 10 ملايين بر (حوالي 210 ألف يورو) "لأي شخص يعرف بالضبط مكان وجود قادة المجلس العسكري في جبهة تحرير شعب تيغراي".

و بعد يومين من الاستيلاء على ميكيلي، أكد رئيس الوزراء الإثيوبي أبي أحمد للنواب أن الجيش الاتحادي يتعقب قادة إقليم تيغراي انطلاقا "من خلية الأزمة" وسيتم اعتقالهم بسرعة. وكان قد أكد أنهم يبعدون حوالي 50 كيلومترا عن غرب ميكيلي، لكن الرئيس المخلوع لمنطقة تيغراي ورئيس جبهة تحرير شعب تيغراي دبيرتسون جبريمايكل، أكد أن هذا الموقع غير دقيق.

وأرسل أبي أحمد، الحائز على جائزة نوبل للسلام العام 2019، الجيش إلى تيغراي لفرض سلطة "المؤسسات الشرعية" وتقديم قادة جبهة تحرير شعب تيغراي، الذين واجهوا السلطة المركزية لعدة أشهر إلى العدالة.

أصل 119 كنيسة تنتشر في المدن التونسية. ووفق القانون التونسي الذي تم تنقيحه بعد 2011 لفرض عقوبات أكثر صرامة، يُعاقب بالسجن عشر سنوات الأشخاص الذين "يمارسون تجارة مُمتلكات ثقافية منقولة تثبت قيمتها التاريخية". ولا يخفي رئيس الطائفة اليهودية في تونس بربيز الطرابلسي "المشاكل التي تواجهها بيوت العبادة" متسائلا "هل يعقل سرقة كتب الله وبيعها؟". والوجود اليهودي قديم جدا في تونس إذ يعود إلى أكثر من ألفي عام، وعززته موجات من اللاجئين وخصوصا من الأندلس، أواخر القرن الخامس عشر. وطبع اليهود بيعض تقاليدهم الحياتية الثقافية في البلاد وشغلوا كذلك ولو نادرا مناصب برلمانية وزارية في تونس التي لا تربطها رسميا أي علاقات مع إسرائيل، كما أن تيارات سياسية تُعارض التطبيع معها.

ويعيش في البلاد اليوم نحو 1500 يهودي يتركز القسم الأكبر منهم في جزيرة جربة (جنوب شرق) التي تحظى بمكانة خاصة عند اليهود إذ يوجد فيها كنيس "الغريبة"، وهو أقدم معبد يهودي في أفريقيا.

وبحسب المعتقدات، تترقد في الكنيس الذي استُخدمت في بنائه قطع حجارة من هيكل سليمان الأول، واحدة من أقدم نسخ التوراة في العالم.

ويُحج اليهود إلى "الغريبة" منذ أكثر من 200 عام، بحسب الطرابلسي المشرف أيضا على تنظيم هذا الحدث الذي عادة ما يُشارك فيه الآلاف من الحجاج، غير أن عددهم تراجع بعد الثورة بسبب تصاعد عنف جماعات جهادية مُتطرفة.

ثور، ما يتطلب عملا مُضنيا. واحتوت القطع الأثرية على "الناشيد دينية وأدعية وحكم وزخرفة هندسية ونباتية وحيوانية وتجسيمات إنسانية نادرة وأبراج".



حبيب الكزدغلي
أطراف تسعى
إلى تهريب آثار منقوبة
من ليبيا عبر تونس

وفي نهاية أكتوبر، أعلنت وزارة الداخلية التونسية "حجز مخطوطتين باللغة العبرية يتجاوز طول الواحدة منهما عشرة أمتار في محافظة نابل (شمال شرق)، تبين لاحقا أنها تتضمنان أجزاء من التوراة تعود إلى بداية القرن الماضي".

كما أعلنت السلطات كذلك ضبط نسخة من التوراة "محفوظة بالكامل"، نُسخَت بخط اليد بحبر خاص على جلد ثور يبلغ طوله 37 مترا، واحتوت على كامل أجزاء التوراة بأسفارها الخمسة.

ووصفت هذه النسخة بانها "لائحة وفريدة من نوعها في العالم، وسعت أطراف أجنبية"، لم تفصح السلطات التونسية عنها، إلى شرائها العام 2017. ومن بين المضبوطات أيضا "سنة مجلدات ومخطوطات عبرية قديمة، حاولت شبكة تجار بالآثار تنشيط بين تونس العاصمة وبنزرت (شمال) وليبيا، بيعها لقاء 1.5 مليون دينار تونسي (470 ألف يورو)، مطلع 2019.

وطالت عمليات النهب معابد يهودية في تونس. وتبين إحصاءات رسمية أن الإهمال والتخريب لحقا باكثر من 70 معبدا من